

الاجماع الصغير والاكمل الشهيد في باب مكاتبه المكاتب من العاقبة والمكاتب
ان مكاتب اسحقا فان ادى الثاني قبل الاول كان ولاؤه للمولى الاول
فان عتق الاول بعد ذلك لم يرجع المولاة الى هنا لفظ الحاكم رحمه الله
وفي الناس لا يجوز للمكاتب ان يركب وهو قول زفر والشافعي لان عاقبه
الغايه العتق باء المال والمكاتب لا يملك الاعناق على مال مدرا لا يملك
الغايه وجه الاستحسان ان المكاتب يملك ما هو موط من باب الاستحسان
والغايه استحسان للعبد في ذلك كزوج الامه والبيع على الغايه
انفع له من البيع لانه يزول الملك في البيع قبل الوصول الى البدل فاذا املك
البيع ملك الغايه بالطريق الاول خلافت الاعناق على مال فانه ليس بالمتكاتب
بل هو من التصرفات الصان فان مجرد الاعناق على مال يزول الملك في
اكال عوض في ذمته المغلس ولا يزول في الغايه الا بعد سلامه المبدل
والظاهر ان البدل يكون اكثر من قيمته فظهر الفرق فان ادى الثاني قبل
الاول كان ولاؤه للمولى الاول لانه تعدد ابحاث الولاء منه لانه رقيق
فانتمت له من المولى فان عتق الاول بعد ذلك لم يرجع الولاء اليه لانه منزله الشب
وقد تقرر على شخص فلا حصل يتقل الى غيره خلافت ما اذا ادى الاول قبل
الثاني ثم ادى الثاني ثبت ولاؤه من المكاتب لان المكاتب الاول مالك مطلق والمولى
ليس لذلك فان اثنائه من هو مالك مطلق او ولي لان المكاتب الاول مباشر
صاحب عتق ومولاه مستتب لانه لولا اثنائه لم يملك المكاتب ان مكاتب والاصل
في اثنائه كما هو العلة عند صلاحته الاضافه اليها **قوله** لانه يوجب
موت ما هو ثابت له اي لان الاعناق على مال ثبت لمعق المكاتب فوق
ما هو ثابت للمكاتب لان في الغايه لا يزول الملك الا بعد سلامة المبدل وفي

الاعناق

الاعناق على مال يزول الملك يملك البدل اوم يملك فكان اثن اقوى من الغايه
والشي لا يضمن ما هو فوقه فان للمكاتب ان مكاتب وليس له ان يعق على
مال **قوله** فان ادى الثاني قبل ان يعق الاول ولاؤه للمولى لان كونه
نوع ملك اي ان ادى المكاتب الثاني قبل ان يعق المكاتب الاول فولا المكاتب
الثاني للمولى لا للمكاتب الاول لان للمولى ان يعق المكاتب نوع ملك
لان عبد المكاتب عبد للمولى من وجه لان للمولى نوع ملك في اثنائه
مما يملكه لان سبب الملك قايوم وهو ملك رقيقه وليس سقط اعتباره شرعا نظرا
للعقد في حق ماله مطلقا موجب الملك من وجه لان الرطل للمكاتب يحصل
مع وقوع الملك للمولى من وجه فان عبد له من وجه **قوله** ويصح اضافه
الاعناق اليه في الجمله بمعنى يجوز ان يقال لمعق معق فلان انه معق فلان
طريق التسبب مجازا ولهذا يدخل في الاستحسان على المولى معق معق فلان
قوله فاذا تعدد اثنائه الى مباشر العقد الى مباشر العقد لعدم الاهليه اضيف
اليه يعني لما تعدد اثنائه الاعناق الى مباشر العقد وهو المكاتب
لعدم اهليته للاعناق لقيام الرق اضيف الاعناق الى مولى المكاتب تسيبا
لانه لولا اثنائه لم يملك المكاتب ان مكاتب فاقتصر المولى هو المعق للمكاتب
فان ولاؤه للمولى **قوله** فان العبد اذا استرى شيئا يعني يثبت الملك
في الشيء المشترا للمولى العبد لا للعبد لعدم اهليته للملك لقيام الرق فيه
قوله فان ادى الثاني بعد عتق الاول مولاه له يعني اذا ادى
المكاتب الاول بدل الغايه تعق ثم ادى المكاتب الثاني فولا المكاتب الثاني
للمكاتب الاول لا للمولاه لان الاصل في اضافه الحليم هو المباشر لا المتبني
والمباشر هو العاقب وهو المكاتب الاول فيضاف ولا المكاتب الثاني اليه

Copyrighted material